بجميع المطالب الاميركية التي يقتضيها هـذا العلاج .

واميركا ترى انه لا يمكن انقاذ الاقتصاد المصري من هذه الازمة الا عن طريق وضع هذا الاقتصاد برمته تحت اشراف الولايات المتحدة .

والمطالب الاميركية التي الح سايمون الى موافقة السادات عليها اثناء مباحثاته معه هي :

« تغيير هيكل الاقتصاد المصري من جذوره عن طريق « ازالة جميع المعوقات » اي القوانين التي تحمي الصناعة المصرية والنظم التي تحدد مجالات معينة للاستثمارات الاجنبية ، وبايجاز .. الاخذ بنظام الاقتصاد الحر .

● ان تتخذ « المساعدة » الاميركية شكل استثمارات في مشروعات يشرك فيها الرأسماليون الاميركيون الافراد والرأسماليون المصريون الافراد والرأسماليون الاجانب .

● ان يشرف على تنفيذ هذه المشروعات خبراء اميركيون .

● ان يتم ذلك كله من خلال القطاع الخاص في مصر لدعم الطبقة الرأسمالية المصرية الكبيرة ومن خلال اللجنة المشتركة الاميركية - المصرية ... وبعد ان تكون مصر قد ادخلت تعديلات جوهرية على نظم النقد الاجنبي والضرائب والجمارك .

وبالفعل اعلن وزير المالية المصرية (قبل ان يغادر سايمون الاراضي المصرية) انه سيتم اصدار تشريعات جديدة « لتحرير » التعامل في النقد الاجنبي ووضع نظم جديدة للضرائب المباشرة وغير المباشرة ، كما اعلن الموافقة على تزويد « هيئة الاستثمار » في مصر بخبراء اميركيين « لتقييم المشروعات المقدمة من المستثمرين » . وتقرر ايضا تخصيص خبير من هيئة المعونة الاميركية في مصر لحل مشاكل المستثمرين الاجانب .. في مصر !

وانشاء غرفة صناعية مشتركة بين البلدين .

تنفيذ نصائح سايمون !

واعلن ممدوح سالم ، رئيس الوزراء المصري ، انه في ضوء توجيهات السادات سوف تصدر قرارات هامة قريبا « لاصلاح المسار الاقتصادي للبلاد » وهو التعبير الذي يستخدم عند الحديث عن الغاء جميع القوانين التي تتعلق بالتأميم وبالتنمية وبالتخطيط وبحماية النطور الاقتصادي المستقل في البلاد .

وسيقوم السادات باعادة توزيع للمناصب الوزارية يقلل فيها من عدد الوزراء ويركز اختصاصاتهم ، مع الابقاء على ممدوح سالم كرئيس للوزراء ، كجزء من عملية وضع الاقتصاد المصري تحت الاشراف الاميركي .

وقد ظهر ان واشنطن واصحاب الصندوق المالي العربي يريدون ضمانات تكفل لهم استرداد الاموال التي يدفعونها لانقاذ الاقتصاد الساداتي من الانهيار . واول هذه الضمانات هي مراقبة الكيفية التي يتم بها انفاق المساعدات التي يقدمونها للسادات !

وهذا يعني ان مصر لا تستطيع ان تخصص مبلغا من المال الذي يأتي من هذه المساعدات لمشروع معين بدون موافقة الصندوق المالي العربي ، والخبراء الاميركيين الذين سينضمون الى هذا الصندوق ، واعضاء هيئة المعونة الاميركية الى مصر ، والخبراء الاميركيين الذين سيصبحون اعضاء في « هيئة الاستثمار » المصرية .

ردة الى الوراء

هذه هي نتيجة محادثات السادات في السعودية وقطر ودولة الامارات العربية والكويت .. ومحادثاته مع روكفلر وسايمون .

وهذه النتيجة تعيد مصر الى الوراء قرنا من الزمن . فقد كانت سياسة الخديوي اسماعيل الاقتصادية هي السبب الرئيسي الذي ادى الى وقوعه فريسة لديون الدول الرأسمالية الاوروبية التي شكلت ما سمي بـ « لجنة الدين » وتولت وظائف الحكومة الفعلية في البلاد وتقرر حرمان مصر من عقد قروض خارجية الا بعد موافقة « الباب العالي » ، وبحجة علاج مشكلة الديون .. مارس المراقبون الاجانب اوسع السلطات ، واصبحوا حكام مصر الفعليين .

وقد عبرت واشنطن عن ارتياحها ازاء « المسار الجديد » للاقتصاد المصري عن طريق اعداد مشروع لبرنامج مساعدات ستقدمها للسادات خلال عام ١٩٧٧ يصل حجمه الى الف مليون دولار (مرهونة بموافقة الكونغرس) بالاضافة الى ما سبق اقراره من مساعدات للعام الحالي تبلغ نحو الف مليون دولار ، كذلك وافقت اميركا على تقديم ٥٠٠ الف طن من القمح ، او ما يعادلها من دقيق القمح ، قيمتها ٧٦٫٢ مليون دولار مما يزيد قيمة ما حصلت عليه مصر من سلع زراعية اميركية خلال السنة المالية ١٩٧٦-٧٥ الى ١٧٤٫٣ مليون دولار مقابل ٢١٠ مليون في العام السابق .

« مارشال » يبعث حيا !

اما عن مشروع « مارشال » الاميركي لمصر الذي تحدث عنه سايمون فانه يحمل نفس الدلالات السياسية والاقتصادية لمشروع مارشال القديم لاوروبا . ففي عام ١٩٤٨ ، اقترح جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة « انقاذ اوروبا من خطر الشيوعية » عن طريق اقامة مشروعات اميركية - اوروبية مشتركة تعتمد على الموارد والايدي العاملة الاوروبية المدربة بهدف خلق حالة من الانتعاش الاقتصادي تؤهل اوروبا لان تصبح اكبر سوق لرأس المال الاميركي والانتاج الاميركي .

غير ان هذا القدر من الانتعاش الصناعي الذي حققته اوروبا الغربية تم على حساب تغلغل رأس المال الاميركي في اقتصادياتها وارتباطها بعجلة الدولار الاميركي وازماته المستمرة التي تدفع الدول الاوروبية الغربية ثمنها حتى الان . ومع ذلك فان هذا الانتعاش تم على يد رأسماليات تاريخية عريقة (الالمانية والفرنسية والبريطانية) قامت بالتركيز على اعادة بناء المصانع التي خربتها الحرب وتطوير صناعات كانت مزدهرة بالفعل قبل تلك الحرب . اما في حالة مصر ، فان الوضع يختلف لان التوجه الاقتصادي « الانفتاحي » لا يستهدف اقامة الصناعات الثقيلة .

انفتاح على الآيس كريم !

ونماذج المصانع الجديدة التي رحبت المؤسسات والشركات الاميركية باقامتها بالتعاون مع القطاع الخاص في مصر هي : مجمع لصناعة المعلبات ومشروعات لانتاج الزيوت وعجائن الورق والواح الخشب الحبيبي من مصاصة القصب .

ومعظم مشروعات رأس المال الغربي التي بدأ تنفيذها في « المناطق الحرة » منذ اول كانون الثاني الماضي تنحصر في : التجارة والتخزين ، والخدمات وبعض الصناعات الغذائية .

ومن اجل هذه النماذج من المشروعات لم تتوقف عملية تعديل وتغيير قوانين البلاد لصالح المستثمرين الاجانب فمثلا ، تدرس الان وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي في مصر « فكرة جديدة » لتشجيع رؤوس الاموال العربية والاجنبية على الاستثمار . ومضمون هذه الفكرة هي الاتفاق مع مجموعة من البنوك الغربية على ضمان تحويل ارباح المشروعات الاستثمارية الى الخارج ، حيث لم تعد القوانين التي اصدرتها الحكومة المصرية لضمان تحويل هذه الارباح كافية لاغراء اصحاب رؤوس الاموال !

وقد وافق مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة في اجتماع قريب برئاسة الدكتور محمد زكي شافعي وزير الاقتصاد على مشروعات استثمارية تقدم بها رجال الاعمال والمستثمرون الاجانب والعرب . ومن امثله هذه المشروعات :

- مشروع سياحي لاستثمار باخرتين باسم هولدنغ انترنوريست تعملان بين القاهرة واسوان وتضمان ١٨٠ كابينة برأسمال قدره ٥٠ مليون فرنك سويسري .

- مصنع لانتاج عصير الطماطم المركز .

- مشروع لانتاج المعدات الصحية للحمامات والادوات الصحية الخزفية .

- مشروع لانتاج اجهزة وادوات التسخين الكهربائية والمدافىء والمكاوي والشوايات ...

- شركة مصرية مساهمة لانشاء الفنادق والموتيلات السياحية بطاقة قدرها ٢٥٠ غرفة وانشاء ناد ليلي وحمام سباحة وسوق مركزي .

كما طلبت وزارة الصناعة المصرية من الاتحاد العام للغرف التجارية بحث مشاركة القطاع الخاص المصري في رأسمال مصنع اميركي « للايس كريم » ينتج خمسة الاف طن سنويا برأسمال قدره ٤٫٥ مليون دولار !

هذه مجرد امثله .

مكافأة هزيلة للسادات

وعلى صعيد اخر ، تحركت الولايات المتحدة لتقديم « مكافأة للاعتدال المصري » على حد تعبير هنري كيسنجر ! فقد اتجهت الحكومة الاميركية الى الموافقة على تزويد النظام المصري بست طائرات نقل من نوع س - ١٣٠ ، وقد تشمل هذه الموافقة بعض الاسلحة الاخرى بشرط ان تكون اسلحة غير هجومية !

وقال كيسنجر ، امام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الاميركي ، ان الطائرات الست لا قيمة لها في حالة نشوب حرب جديدة في الشرق الاوسط ولكن الموافقة على تزويد مصر بها «تجعل الولايات المتحدة قادرة على السيطرة على مجرى الامور في المنطقة» .

وقال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الاميركي انه ينبغي تشجيع السادات على الابتعاد عن موسكو(!) وان استمرار تحسن العلاقات الاميركية - المصرية مسألة مفيدة للولايات المتحدة !

ممدوح سالم : قوانين « انفتاحية » جديدة !

ماذا وراء هذه التحركات الاميركية تجاه النظام الساداتي ؟

منذ فترة من الوقت ، يبرز اتجاه داخل الحكومة الاميركية يطالب بضرورة مساندة حكم انور السادات باعتبار ان هذا الحكم يفتح امام واشنطن اكبر فرصة لاعادة النفوذ الاميركي والسيطرة الاميركية الى اكبر دولة عربية ... وبالتالي ، الى منطقة الشرق الاوسط .

ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان دعم نظام السادات لا يتعارض على الاطلاق مع اولوية الدعم المطلق لاسرائيل . وسبق للسادات نفسه ان صرح بانه لا يطمح الى ان تعامله واشنطن نفس معاملتها لاسرائيل .. ويكفيه ، مثلا ، ان يحصل على اربعين بالمئة من الاسلحة التي تقدمها اميركا لاسرائيل ثم انه لا يطمح في ان تغير واشنطن معاملتها المتحيزة لاسرائيل ، ولا يريد هذا . كل ما يريده السادات ان يكون له « موقع » في الخارطة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الاميركية داخل منطقة الشرق الاوسط .

وسبق للسادات ان نقل الى واشنطن وجهة نظره التي تقول ان على اميركا الا تعتبر ان اسرائيل هي « المدافع الوحيد » عن المصالح الاميركية في المنطقة .

ويقول اصحاب هذا الاتجاه داخل الحكومة الاميركية انه ما لم تقدم الولايات المتحدة على مساندة السادات فان نظامه سوف يسقط حتما بسبب معارضة الرأي العام العربي الاجماعية لاتفاقية سيناء من ناحية وبسبب السخط الشعبي العارم داخل مصر على الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد .

وسقوط السادات يعني اكبر ضربة للسياسة الاميركية في المنطقة لان الرئيس المصري - كما يقول اصحاب هذا الاتجاه - هو الحاكم الوحيد الذي تجاسر وفتح ابواب مصر للاميركيين بعد ان ظلت مغلقة في وجوههم طوال عشرين عاما .

ويستند اصحاب هذا الرأي - كما ورد في احدى وثائق وزارة الخارجية الاميركية غير المسموح بتداولها ، الى ان موافقة السادات غير الرسمية على تخفيف الدعاية الداخلية والخارجية ضد اسرائيل كان التزاما بالغ الاهمية من جانبه بمقتضى اتفاقية سيناء . وقد اعتبر الاسرائيليون كما تقول الوثيقة ، هذه الموافقة الساداتية تنازلا هاما من جانب النظام المصري وعلامة على التزامه بالبحث السلمي عن تسوية كما اعتبر الاسرائيليون موافقته على مرور السلع الاسرائيلية في قناة السويس تنازلا ذا مغزى كبير .

الاقتصاد ... بعد الارض والجيش !

ولما كان الاميركيون يدركون مدى ارتياح حكام تل ابيب لسياسة السادات ، كما عبروا عنه مؤخرا في تعليقهم على تصريحاته بالكو فانهم يرون ان بقاء السادات على رأس المصري يشكل ضمانة رئيسية لتحريك عم التسوية التي تستهدف تصفية القضية الفل وحركة التحرر العربي وترتيب الاوضاع في في ظل « السلام الاميركي » .

وانهيار حكم السادات سيفتح الباب مصراعيه امام « انفلات » الوضع في مصر القوى الشعبية وانفجار الصراع على السلط مراكز القوى المختلفة مما يهدد اتفاقية والسياسة الاميركية في المنطقة .

من هنا جاء التحرك الاميركي في اتجاه فكرة الصندوق المالي العربي لدعم اقتص السادات . وتلقى السادات الفكرة اثناء جو الاخيرة في السعودية واقطار الخليج . ثم ط « مشروع مارشال » الذي يضع اقتصاد مصر تحت اشراف ورقابة واشنطن بعد ان سبق ووض واشنطن ايضا جيش مصر واراضيها تحت الم العسكرية لمحطات التجسس الاميركية الاكثر في سيناء .

● ● ●

وعلى هذا النحو ، اصبح نضال القوى الو والتقدمية في مصر يصطدم وجها لوجه بالامبر الاميركية حامية نظام السادات .

واذا كان الحل الحقيقي لازمة مصر الاقتصا هو الخروج من التبعية للرأسمالية الدولية وال الامبريالي والسير في طريق التطور المستقل واع توزيع الثروة في البلاد .

فان الامبريالية الاميركية ستعمق الفوارق ب الطبقات مما يؤدي الى المزيد من احتدام الص الطبقي .

واذا كان الحل الحقيقي للازمة السياسية في ال هو انتهاج سياسة معادية للامبريالية والصهيو والرجعية ، وممارسة الجماهير لاوسع الحري الديمقراطية ... فان عودة السيطرة الامبر الى البلاد ستؤدي الى تعميق مجرى النض الوطني ليلتحم مع الصراع الاجتماعي .

وفي خطابه القادم ، سير فض السادات يمارس الشعب المصري حقه في تشكيل منظما واحزابه الوطنية وبذلك يصبح النضال من اج انتزاع الديمقراطية للجماهير .. نضالا مباشرا السلطة المعادية لحركة وحرية هذه الجماهير .

محمد عثمان